نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com

www.14october.com

هنأ القيادة السياسية بالعيد الـ (48) لثورة (14 أكتوبر).. مجلس الوزراء :

الموافقة على الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م

التأكيد على ضرورة تقديم التسهيلات لشركة الخطوط الجوية اليمنية

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة وزير الإعلام حسن احمد اللوزي على الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م، ومشاريع قوانين ربطها.. ووجه بإحالتها إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدارها.

وقد وافق المجلس على الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م بإجمالي عام للموارد الفعلية للموازنة بمبلغ تريليون و844 ملياراً و458 مليوناً و609 آلاف ريال موزعة على أبواب الموازنة، فيما بلغ إجمالي النفقات الفعلية للموازنة تريليونين و115 ملياراً و427 مليوناً و737 ألف ريال، وبذلك فإن العجز الفعلي للموازنة العامة للسنة المالية 2010م بلغ 270 ملياراً و969 مليوناً و127 ألف ريال وبنقص عن المقدر في الموازنة للعام نفسه العام وصل إلى 220 ملياراً و247 مليوناً و124 ألف ريال.

تشكيل لجنة وزارية لتوفير احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية

الإشادة بنجاحات الأجهزة الأمنية في ضبط الجرائم والعناصر الإرهابية

التنديد بالاختطافات التي طالت الشخصيات الوطنية والاجتماعية والإعلامية

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2010 بإجمالي عام الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية قدره 397 ملياراً و450 مليونا و74 ألف ريال وإجمالي عام فائض النشاط الجاري وفائض الموازنة بمبلغ 78 ملياراً و398 مليوناً و153 ألف ريال وبإجمالي عام عجز النشاط الجاري وعجز الموازنة قدره (5) مليارات و206 ملايين و408 آلاف ريال.

ووافق المجلس على الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام والمختلط للسنة المالية 2010 باجمالي عام لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية والفعلية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي مبلغ وقدره تريليونان و737 ملياراً و412 مليوناً و258 ألف ريال منها تريليونان و416 ملياراً و168 مليوناً ريال إجمالي كل من الاستخدامات و الموارد الجارية الفعلية ومبلغ 321 ملياراً و244 مليوناً و284 ألف ريال إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الرأسمالية الفعلية وإجمالي عام كل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية الفعلية، و فيما يخص الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي فبلغت 133 ملياراً و11 مليوناً و391 ألف ريال منها 85 ملياراً و663 مليوناً و519 ألف ريال إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الجارية الفعلية ومبلغ 47 ملياراً و347 مليوناً و871 ألف ريال إجمالي الاستخدامات والموارد الرأسمالية الفعلية.

وفيما يخص الحسابات الختامية لموازنات وحدات القطاع المختلط فان إجمالي كل من الاستخدامات والموارد الجارية الفعلية مبلغ 31 ملياراً و272 مليوناً و453 ألف ريال.

وأوضح وزير المالية خلال استعراضه النتائج الإجمالية للحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م جملة العوامل المحلية والخارجية التي ساعدت على تحقيق مجموعة من المؤشرات الايجابية على الصعيدين الاقتصادي والمالي والتي من أهمها تحقيق نسبة عجز كلي في الموازنة العامة بالحدود الآمنة وبنسبة 2ر4 بالمائة وتحقيق فائض في موازنة التشغيل بحوالى 59 مليار ريال فى حين كان مقدرا أن تسفر موازنة التشغيل عن عجز بحوالي 3ر2 مليار ريال، مما ساهم في خفض عجز الموازنة، فضلا عن تحقيق نسبة نمو في الموارد الذاتية غير النفطية بحوالي 6ر21 بالمائة ووصول الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010م إلى حوالي 6 تريليونات و375 مليار ريال بخلاف نمو حجم الاحتياطي الخارجي إلى حوالي 8 مليارات دولار، إلى غير ذلك من المؤشرات الايجابية.

وأشار إلى أن من أهم العوامل استمرار الحكومة في اتباع سياسة تمويل غير تضخمية والمحافظة نسبيا على سعر العملة خلال العام 2010م، وكذا تمكن الحكومة من ترجمة وتجسيد مصفوفة الأجندة الوطنية للإصلاحات وتحقيق العديد من الانجازات فيها ومنها ما يتعلق بتحسين بيئة الاستثمار والأعمال خاصة في مجال القطاع الخاص بهدف جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ستؤدي إلى المزيد من التشغيل الاقتصادي وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية والتنمية المستدامة والتي شملت الجوانب التشريعية والهيكلية والمؤسسية والتنمية البشرية.

وأشاد مجلس الوزراء عاليا بالجهد المبذول من قبل وزارة المالية في إعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2010م وتقديمها في الموعد الدستوري والقانوني المحدد وإحالتها إلى مجلس النواب تطبيقا لإحكام المادتين 90 و 91 من الدستور والمادة 67 من القانون المالي رقم 8 لسنة 1990م وتعديلاته، رغم الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن.

ونوه المجلس بالانخفاض الحاصل في نسبة العجز الكلي ونسبة العجز النقدي الصافي في الموازنة إلى 2ر4 بالمائة و25ر4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الأولي مقارنة بالعجز المقدر في الموازنة بنسبة 19ر8 بالمائة و68ر7 بالمائة على التوالي.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الكهرباء والطاقة حول الخسائر التي تعرضت لها المؤسسة العامة للكهرباء بسبب الأزمة السياسية الراهنة، وتأثير ذلك على مستوى الخدمة التي تقدمها المؤسسة للمواطنين خلال المرحلة الحالية والجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لمعالجة المشاكل والصعوبات.

وتضمن التقرير الأضرار الفنية والمالية والمعنوية التي تكبدتها المؤسسة منذ بداية الأزمة السياسية الراهنة وعلى مدى تسعة أشهر وما تعرضت له خطوط وأبراج النقل الكهربائي من اعتداءات وأعمال تخريب متعمدة من قبل عناصر خارجة على النظام والقانون والجهود المبذولة في مواجهة المشاكل والصعوبات والإجراءات المطلوبة .. مبينا حدوث أكثر من 64 اعتداء خلال الأشهر التسعة الماضية من إطلاق أعيرة نارية كثيفة على الخطوط وضرب الأبراج لخط النقل الكهربائي مأرب – صنعاء وما نجم عن ذلك من فصل متكرر لمحطة مأرب الغازية وخروجها عن الخدمة نتيجة هذه الأعمال التخريبية والاعتداءات ما أدى إلى تعرض المنظومة الكهربائية الوطنية لانقطاعات للطاقة وعجز كبير في إنتاجها وحصول اطفاءات متكررة في أمانة العاصمة وبقية المحافظات المرتبطة بالمنظومة الوطنية.

وأوضح التقرير كذلك ما تعرضت له خطوط وأبراج النقل في محافظة الحديدة وابراج النقل الكهربائي بمحافظة تعز، وكذا ما تعرضت له شبكات التوزيع في أمانة العاصمة والمديريات المجاورة من أعمال تخريب في المناطق التي جرت فيها مواجهات مع العناصر التخريبية، إضافة إلى ما تعرضت له بعض المحطات التحويلية الرئيسية والمحطات الفرعية في محافظة عدن من حوادث اعتداءات على المحطات والعاملين فيها.

وأشار إلى أن تلك الحوادث والاعتداءات التي تعرضت لها منظومة الكهرباء الوطنية قد الحقت بالمؤسسة العامة للكهرباء أضراراً كبيرة وخسائر جسيمة وفادحة أدت إلى حرمان المؤسسة من المصدر الرئيسي لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتسببت في حدوث فصل قسري متكرر للمنظومة الوطنية وزيادة معاناة المواطنين جراء تلك الانقطاعات الكهربائية المتكررة.

ولفت التقرير إلى البعد السياسي لأعمال التخريب التي تتعرض لها الأبراج وخطوط نقل الكهرباء والتي تقف وراءها احزاب اللقاء المشترك وتحديدا حزب الإصلاح الإخوان المسلمين، إضافة إلى تحريض المواطنين على عدم تسديد التزاماتهم تجاه المؤسسة.

وكلف المجلس بهذا الخصوص لجنة وزارية برئاسة وزير المالية وعضوية وزيري الكهرباء والنفط والمعادن لمراجعة التقرير ودراسة المقترحات الواردة فيه واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتجاوز المعوقات الحالية في قطاع الكهرباء والطاقة وفي ضوء المقترحات المقدمة في الجلسة، بما يمكن من توفير احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية والحد من الانقطاعات المتكررة.

واطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الإدارة المحلية بشان أوضاع الطاقة الكهربائية في محافظة الحديدة والمتطلبات اللازمة للايفاء باحتياجات أبناء المحافظة من الكهرباء بناء على مذكرة محافظ المحافظة بهذا الشأن.. ووجه المجلس وزارة الكهرباء والطاقة بالعمل على تعزيز الوضع الكهربائي في المحافظة بما يتناسب مع واقعها الديموغرافي.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة النقل بشأن الصعوبات التي تواجه شركة الخطوط الجوية اليمنية خلال المرحلة الراهنة ونتيجة للازمة السياسية الحالية.. وأكد بهذا الخصوص ضرورة الاستمرار في تقديم التسهيلات اللازمة للشركة باعتبارها الناقل الوطني بما يمكنها من أداء مهامها والوفاء بالتزاماتها.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها في الجمهورية، والجهود المبذولة من قبل المؤسسة الأمنية والعسكرية في ظل الظروف الحالية لمكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها والتصدي للأنشطة الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة، وتكريس أجواء الأمن والاستقرار.

وتطرق التقرير إلى الجرائم الجنائية والحوادث المرورية المبلغ عنها في عموم محافظات الجمهورية خلال الأسبوع الماضي، وما أسفرت عنه جهود أجهزة الشرطة من تحريات ودوريات وحملات تفتيش للقبض على المتهمين في تلك الجرائم والحوادث.

ونوه مجلس الوزراء بالنجاحات التي حققتها وتحققها الأجهزة الأمنية في ضبط الجرائم والعناصر الإرهابية وإحباط مخططاتهم الرامية لإقلاق السكينة العامة والأمن المجتمعي.. لافتا إلى نجاح الأجهزة الأمنية مؤخرا في ضبط معمل متكامل لصناعة العبوات الناسفة لعناصر إرهابية في منطقة القلوعة بمديرية التواهي محافظة عدن كانت تنوي استخدامها في تفجير السيارات واستهداف القيادات العسكرية والمدنية ومراكز الشرطة والمرافق الحكومية في المحافظة.

وأشاد المجلس بما تبذله اللجنة الأمنية المكلفة من نائب رئيس الجمهورية بالعمل على إزالة كل المظاهر المسلحة من العاصمة صنعاء بما في ذلك الحواجز ونقاط التفتيش والمتاريس ورفع المسلحين سواء كانوا من الأمن أو القوات المسلحة وإعادتهم إلى ثكناتهم، وكذلك رفع المسلحين من المجاميع الشعبية بما يضمن بقاء العاصمة آمنة وخالية من كل المظاهر المسلحة.. منوها بهذا الخصوص بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في هذا الجانب.

ونـدد المجلس بأعمال الاختطافات التي طالت شخصيات وطنية واجتماعية وإعلامية من قبل قوات الفرقة الأولى المدرعة المنشقة عن الجيش الوطني ومليشيات التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين).

وفي ما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الـوزراء على تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول مشاركته في اجتماعات الحلف العالمي للقاحات بجنيف واجتماعات الـدورة الثامنة والخمسين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط التي عقدت مؤخرا في العاصمة المصرية القاهرة.. مبينا أن الحلف العالمي للقاحات اعتمد لليمن مبلغ 17 مليونا و757 ألف دولار لتمويل إدخال لقاح الروتافيرس (لقاح الفيروس العجيلي) المسبب الرئيسي للاسهالات عند الأطفال.

وكان مجلس الوزراء قد رفع في مستهل الاجتماع برقية تهنئة إلى القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية والى جماهير الشعب اليمني العظيم بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الـ48 لثورة 14أكتوبر المجيدة.

وعبرت البرقية عن أحر التهاني والتبريكات بمناسبة عيد ثورة 14 أكتوبر التي شكلت محطة تاريخية بارزة في حياة شعبنا اليمني وانتصاراً عظيماً لإرادة الشعب اليمني في دحر الاستعمار.. منوهة بالدلالات الوطنية العظيمة للاحتفاء بهذا العيد الوطني ، وما تحقق للوطن في ظل الثورة اليمنية الواحدة من تقدم في مختلف المجالات، وما أحدثته من تحولات جذرية في حياة شعبنا، خاصة بعد إعادة تحقيق وحدة اليمن أرضا وإنسانا وإعلان الجمهورية اليمنية فى الثانى والعشرين من مايو المجيد كثمرة لتضحيات أبناء اليمن وشهدائه الأبرار من الأبطال الذين بذلوا دماءهم رخيصة في سبيل التحرر والانعتاق من الحكم الإمامي المتخلف في الشمال والاستعمار البريطاني الذي كان جاثما في الجنوب.

ولفتت البرقية إلى تلاحم أبناء الشعب اليمني ووقوفهم صفا واحدا في وجه كل المؤامرات التي تحاك من أعداء الوطن ضد امن واستقرار اليمن والنيل من مكتسباته الوطنية العظيمة.

وثمن المجلس التضحيات الجسيمة التي قدمها أولئك الأبطال من الثوار والمناضلين والشهداء الذين واجهوا الموت ليهبوا لنا الحياة.. سائلا الله العلي القدير أن يتغمد الشهداء بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وان يعيد هذه المناسبة الوطنية الغالية على شعبنا وقد تحقق له كل ما يصبو إليه من تقدم وازدهار.

في اجتماع موسع لمناقشة ظاهرة تعاطي الأدوية المخدرة بالشيخ عثمان

مدير عام الصحة بعدن: نطالب الجميع بتكثيف الجهود لمكافحة هذه الظاهرة ووضع حد لانتشارها

مدير عام الشيخ عثمان: سيتم إنزال تعميم لكافة الصيدليات بمنع بيع الأدوية المخدرة واتخاذ الإجراءات بحق المخالفين

عدن / ياسر شمسان:

عقد أمس الأول بمستشفى الأمراض النفسية والعصبية بمديرية الشيخ عثمان بمحافظة عدن لقاء موسع ضم أعضاء السلطة المحلية والأجهزة الأمنية وممثلي منظمات المجتمع المدني وأصحاب الصيدليات لمناقشة ظاهرة انتشار تعاطي الأدوية المخدرة (حبوب الديازبام) بين أوساط الشباب ،وللعمل على منع تناولها أو الاتجار بها لما تسببه من أضرار صحية واجتماعية بالغة في المجتمع.

وقد أفتتح اللقاء الأخ مجاهد أحمد سعيد مدير عام الشيخ عثمان رئيس المجلس المحلي بكلمة رحب فيها بمدير عام مكتب الصحة فرع عدن وجميع الحاضرين مؤكداً أن ظاهرة تعاطي وتهريب الأدوية المخدرة في مديريات محافظة عدن تعد مشكلة اجتماعية ونفسية كبيرة وخطيرة في المجتمع ، مشيراً إلى أهمية تعاون الجميع في هذا الشأن (السلطة المحلية والأجهزة الأمنية وأصحاب الصيدليات والمراكز الصحية في المديريات). لما تسببه هذه الأدوية من أضرار نفسية خطيرة على أولادنا الشباب وعلى المجتمع.

وأكد أنه سيتم إنزال تعميم بهذا الشأن لجميع الصيدليات بمنع بيع شرائط (الدياز بام) وغيرها من الأدوية المخدرة ما لم تكن وفق الضوابط والشروط الصحية المسموح بها من قبل الأطباء .

وأضاف أن المخالفين من أصحاب الصيدليات سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

من جانبه أشار مدير عام مكتب الصحة والسكان بعدن الخضر لصور إلى أهمية منع تناول وتهريب الأدوية المخدرة لما لها من ضرر صحي واجتماعي خطير لافتاً إلى ضرورة تكثيف الجهود من جميع الجهات لمكافحة هذه الآفة والحد من انتشارها بين الشباب.

حضر اللقاء الإخوة علي عبد المجيد الأمين العام للمجلس المحلي بالشيخ عثمان ومحمود عنبول رئيس لجنة التخطيط والتنمية المالية بالمجلس والعقيد فضل صائل نائب مدير إدارة مكافحة المخدرات بعدن وياسر شبوطي مدير مكتب الإعلام بالمديرية والصحفي نجيب محمد يابلي عن ممثلي المجتمع المدني.

افتتاح دورة لتنمية قدرات ومهارات كوادر السلطة المحلية بالشيخ عثمان

عدن/جمال عرب/ ياسر شمسان:

افتتحت صباح أمس الثلاثاء بنادي الوحدة الرياضي بمديرية الشيخ عثمان محافظة عدن فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتنمية القدرات ورفع المهارات لكوادر السلطة المحلية بمديرية الشيخ عثمان تحت شعار (واقع التنمية المحلية في مديرية الشيخ عثمان وآليات النهوض بها) والتي ينفذها المجلس المحلي في المديرية بالتنسيق مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي.

وفي افتتاح الدورة ألقى الأخ مجاهد أحمد سعيد مدير عام الشيخ عثمان رئيس المجلس المحلي كلمة أكد فيها الأهمية التي تكتسبها هذه الدورة في رفع قدرات ومهارات كوادر السلطة المحلية سواء أعضاء المجلس المحلي أو أعضاء المكاتب التنفيذية في المديرية، وممثلي المجتمع المدني والتي ستساعدهم بلا شك في رفع معارفهم العملية والعلمية وفي تجاوز القصور الذي تواجهه بعض المكاتب في أداء عملها.. متمنياً في ختام كلمته التوفيق لجميع المشاركين في هذه الدورة.

وتطرق الأخ سمير عبد الـرزاق مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي م/ عدن في كلمته إلى الهدف من عقد هذه الـدورة وهو مناقشة أوضاع التنمية المحلية في مديرية الشيخ عثمان بكافة قطاعاتها الخدمية والإنتاجية والتعرف على مكامن السلبيات والإخفاقات وفي الوقت نفسه تكريس وتفعيل الإيجابيات في تجربة المحليات التنموية، آملاً في ختام كلمته الاستفادة مما سيتم طرحه من مواضيع وأوراق عمل ذات صلة بالتنمية والتخطيط.

وتناقش الـدورة على مدى ثلاثة أيام ست أوراق عمل أهمها ورقة بعنوان (واقع التنمية المحلية في مديرية الشيخ عثمان ومعوقات نهوضها) مقدمة من الأخ ياسين هاشم محمد وورقة بعنوان (الأسس العلمية للإعداد والتنفيذ ومتابعة الخطط والبرامج الاستثمارية) مقدمة من الأخ محمود سعيد صالح وورقـة للأخت انتصار سعيد مرشد بعنوان (العملية الإحصائية وعلاقتها بالتنمية المحلية).

حضر افتتاح الـدورة الأخ علي عبد المجيد الأمين العام للمجلس المحلي بالمديرية وعدد من المسؤولين في المديرية.